الأمم المتحدة

الجمعيـــة العامـــة

الـدورة الرابعة والثلاثون
الوثائق الرسمية*

اللجنة الخامسة
الجلسة الحاديـة و الخمسون
المعقودة يوم الاثنين
١٩ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٩
الساعة ١٠/٣٠
نيويورك

UNARY
MAR 10 1980
UN/SA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الحادية والخمسين

الرئيس: السيد بيرسون (بلجيكا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ٩٨ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (تابع)

القراءة الأولى (تابع)

الباب ٦ - ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

انشاء وحدة نظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب أن تدرج التصويبات في نسخة من الوثيقة وأن ترسل موقعة من قبل أحد أعضاء الوفد المعني في غضون اسبوع واحد من تاريخ النشر الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية: Chief, Official Records Editing Section, room A-3550, 866 United Nations Plaza (Alcoa Building).

وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في ملزمة منفصلة لكل لجنة على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.5/34/SR.51
25 February 1980
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

79-58591

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٠

البند ٩٨ من جدول الأعمال : الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ (تابع)
(A/34/6 و Add.1 ؛ A/34/7 ؛ A/34/30)

قراءة أولى (تابع)

الباب ٦ — ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (تابع)

جيم — دعم البرامج

١ — السيد سلوردال (النرويج) : تناول الكلمة بالنيابة عن وفود ايسلندا ، والدانمرك ، والسويد ، وفنلندا فأشار الى الفقرة ٦ — ٧٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ — ١٩٨١ (A/34/6) ، التي يطلب فيها الأمين العام ، بالاستناد الى حجج قوية ، انشاء وظيفتين جديدتين (وظيفة برتبة مد — ١ ووظيفة برتبة ف — ٣) لوحدة التقييم في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية . وذكّر بأن الأمين العام قد أضاف أنه من المستحيل تلبية احتياجات الفريق المعني ، من خلال اعادة توزيع موارد دوائر اخرى في الادارة بدون عرقلة عمل هذه الدوائر على نحو خطير .

٢ — وذكر ان اللجنة الاستشارية قد خلصت بخصوص هذه النقطة في الفقرة ٦ — ٢٠ من تقريرها (A/34/7) الى أن عبء العمل الذى يقوم به مكتب تخطيط وتنسيق البرامج سيخف اذا ما تمت الموافقة على توصيات لجنة البرنامج والتنسيق المتعلقة بالخطة المتوسطة الاجل . ولهذا السبب ، فهو لا يوافق على طلب الامين العام ويقترح على اللجنة أن تخفض تقديرات هذا البرنامج بمبلغ ٩٠٠ ٩٨ دولار .

٣ — وأكد ان التقييم هو نقطة البداية في التخطيط الذى يمثل بدوره شرطا مسبقا لا غنى عنه لأى برمجة تتسم بالجدية . ونظرا لان مهام وحدة التقييم لا يمكن ان يضطلع بها موظف واحد من الفئة الفنية ، فان وفود النرويج وايسلندا والدانمرك والسويد وفنلندا تقترح منح الامين العام الوظيفتين اللتين طلبهما ، والموافقة على فتح الاعتماد المقابل بمبلغ ٩٠٠ ٩٨ دولار .

٤ — السيد كمال (باكستان) : قال ان كانت اللجنة الاستشارية لم تستصوب الموافقة على انشاء الوظيفتين اللتين طلبهما الامين العام ، فذلك لأن توصيات لجنة البرنامج والتنسيق كان يمكن ان تترتب عليها آثار بالنسبة لعمل وحدة التقييم . وبما ان هذه التوصيات لم يوافق عليها بعد ، فان الوفد الباكستاني يود أن يحصل على توضيحات بخصوص العلاقة السببية القائمة بين هذا الاعتبار والاستنتاج الذى خلصت اليه اللجنة الاستشارية .

٥ - السيد بيدرسن (كندا) : أعرب عن موافقته لوفود البلدان الشمالية التي تعتبر ان العمل التقييمي ضرورة أساسية لبرمجة أنشطة الأمم المتحدة . وهو مع ذلك لا يزال مقتنعا بأن الموظفين المتاحين لادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية كافون للاضطلاع بهذه المهمة ، شريطة أن يكرسوا أنفسهم لأنشطة عملية وليس لبحوث نظرية . وأضاف ان الوفد الكندى المقتنع بالحجج التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ - ٢٠ من تقريرها ، يعارض انشاء الوظيفتين اللتين طلبهما الامين العام .

٦ - السيد بروشار (فرنسا) : يرى أن مكتب تخطيط وتنسيق البرامج المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ ، ماتزال وحدة ادارية فتية . ومن الصعب قبول حرمان هذا المكتب منذ البداية من الوسائل التي قد تمكنه من أن يكون في مستوى المهمة المناطة به . ولذلك فان الوفد الفرنسي ، على الرغم من انه لا يزال مدركا الى حد بعيد الاسباب المقدمة من اللجنة الاستشارية يوافق على انشاء الوظيفتين اللتين طلبهما الامين العام ، وعلى فتح الاعتماد المقابل تحت الباب ٦ .

٧ - السيد ريبرت (مساعد الامين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) : قال ان برنامج عمل وحدة التقييم يبرر تفرغ ثلاثة موظفين من الفئة الفنية له طيلة فترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . واضاف ان اللجنة الاستشارية لا تعتبر في تعليقاتها (الفقرة ٦ - ٢٠) ، ان الطلب الذى قدمه الامين العام لهذا الصدد ، مشط . وأشار الى ان ما تقترحه اللجنة هو مجرد نقل الموارد المتاحة من الموظفين منذ الان في مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، الى وحدة التقييم . ومع ذلك ، فان مثل هذا الوزع الجديد لا يمكن ان يتم دون الاضرار بجودة عمل باقي دوائر الادارة . واذا ما اعتمدت توصية لجنة البرنامج والتنسيق المتصلة بعرض خطة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٩ ، فانه سيتعين ان يقدم الى هذه اللجنة مشروع تمهيدى في شهر ايار/مايو ١٩٨٢ ، يحال فيما بعد الى الجمعية العامة في دورتها للسنة نفسها . وبالتالي فان الاعمال التحضيرية يجب أن تبدأ منذ خريف ١٩٨٠ ، وذلك باعداد التوجيهات التي يجب أن تحكم تخطيط مختلف البرامج . واضاف ان الاعمال المتصلة بالموضوع والمهام الملموسة يجب أن تستمر طوال سنتي ١٩٨١ و ١٩٨٢ .

٨ - واستطرد يقول انه سيتعين ، علاوة على ذلك ، في ١٩٨٠ ، تنفيذ مقررات هيئات عديدة . ويجب في المقام الاول تنفيذ توصيات مؤتمر الامم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لاغراض التنمية ، بعد ان تكون الجمعية العامة قد أقرتها . ولاحظ انه يتبين من مجرد قراءة خطة العمل الصادرة عن هذا المؤتمر أن مختلف هيئات منظومة الامم المتحدة مطالبة باعادة النظر بجدية في برامجها في ميادين العلم والتقنية ، بقصد اعطائها اتجاهات جديدة أو الشروع في انشطة جديدة . وفي المقام الثاني ، فان كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن المؤتمر العالمي لعقد الامم المتحدة للمرأة الذى سينعقد في كوبنهاغن في صائفة ١٩٨٠ ، سيدعو الامم المتحدة الى ان تعيد النظر في

(السيد ريبـــرت)

أولويات أنشطته المتصلة باد ماج المرأة في التنمية . وفي النهاية ، فان الدورة الا ستثنائية القادمة للجمعية العامة التي ستكرس لاعداد استراتيجية لعقد الا مم المتحدة الثالث للتنمية ستكون لهـــا بالضرورة آثار على أنشطة الا مم المتحدة وعلى اتجاهه ومحتوى وأولويات برامجها .

٩ - فمن الواضح اذ ن ، ان وضع الخطة المتوسطة الأجل القادمة سيتطلب جهودا اكبر مـــن المعتاد لا ن المؤتمرات الثلاثة المعنية ستفسر أهم أنشطة الا مم المتحدة . وأوضح ان مختلـــف الدوائر المهتمة ستقوم بانجاز العمل المتصل بالموضوع الا ان مكتب تخطيط وتنسيق البرامج هـــو الذى سيعد الا جراءات وسيحرص على ان يتم كل شيء وفقا للمشيئة السياسية لهيئات التفـــاوض . وبالتوازى مع ذلك، سيتعين على المكتب أن يعنى بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتـــين ١٩٨٢ - ١٩٨٣ ، وان يقوم بتقييم البرامج نيابة عن لجنة البرنامج والتنسيق التي ستجتمع في ربيـــع ١٩٨١ . ولاحظ ان في ذلك عملا متصلا بالموضوع اذ سيتعين ، على هذا الصعيد كذلك، اعتبـــار الاتجاهات الجديدة التي ستحدد خلال عام ١٩٨٠ .

١٠ - ولاحظ ان مكتب تخطيط وتنسيق البرامج مكلف كذلك بتقديم خدمات دعم فني للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الادارية في مجال المنهجية ، فيما يتعلق ، مثلا ، بانشاء برامج نموذجية، وهو، اخيرا ، يقوم بمساعدة المجلس الاقتصادى والاجتماعي في اجراء تحليله ، الملموس الى حـــد كبير، للمهام التي تنجزها مختلف هيئات الا مم المتحدة واللجان الاقتصادية الاقليمية .

١١ - وبخصوص اعداد الخطة المتوسطة الاجل الاخيرة ، لاحظ ان المكتب لم يتمكن من العمـــل على النحو الذى طلبته الجمعية العامة صراحة في قرارها ٣٢/١٩٧ المتصل باعادة تشكيل القطاعين الاقتصادى والاجتماعي في منظومة الا مم المتحدة . وقال ان مهمة المكتب يمكن اعتبارها كمجـــرد عمل ادارى ، الا انها يمكن ان تعتبر ايضا فرصة للتأمل في وظائف دوائر الامانة العامة وملاءمـــة منظومة الا مم المتحدة للاحتياجات الجديدة التي حددتها الجمعية العامة . ويتبين بالتالـــي ان الموافقة على التوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ - ٢٠ من تقريرها سيكون لهـــا ، اذا ما حصلت ، تأثير ليس فقط على انجاز الاعمال ذات الطابع المنهجي المنـاطة بالمكتب ، وهـــي اعمال نظرية الى حد ما ، بل وكذلك على انجاز الاعمال الجديدة المتصلة بالموضوع ، المطلوبة منه .

١٢ - السيد ميتليتس (الولايات المتحدة الامريكية) : ذكر بأن وفد بلاده لم ينفك منذ شهريـــن يطلب بطاقة المعلومات المتعلقة بعنصر البرنامج ٣ - ٣ من البرنامج الفرعي ٣ (تنمية النقـــل) المشار اليها في الفقرة ٦-٩٦ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ (A/34/6) . وأضاف ان وفد الولايات المتحدة يود معرفة سبب هذا التأخير ، مع العلم بأن ابـلاغ هذه الوثيقة لا يتطلب القيام بأى تحرير أو ترجمة . وبين ان هذا الوفد سيصعب عليه ، بـــدون هذه المعلومات ، التصويت عن دراية تامة على الباب قيد النظر .

١٣ — السيد شميدت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان مكتب تخطيط وتنسيق البرامج هو المحرك الاساسي لبرنامج اعادة التشكيل الذى تضطلع به الامم المتحدة . وبالفعل فان الامم المتحدة قادرة بفضل هذا المكتب على ان تتولى بنفسها تقييم اهم اعمالها . ومع ذلك، فعلى الرغم من العدد الكبير من الموظفين المتاحين للمكتب وبالرغم من تعزيز الآليات الدولية الحكومية الرامية الى تحسين عملية استعراض البرامج ، لم تتجاوز الاعمال الى الان المستوى النظرى ، اى ان التساؤل لا يزال قائما بخصوص مفهوم الخطة المتوسطة الاجل نفسها . بيد ان من الصعب الاستمرار في تمويل انشطة لا تؤدى الى نتائج ملموسة .

١٤ — واضاف ان وفد جمهورية المانيا الاتحادية قد سبق له ان صرح ان الامين العام يجب ان يبذل مزيدا من الجهود لاعادة توزيع الموارد المتاحة له ، وهو يعتبر ان حالة وحدة التقييم التي يبدو انها محور المناقشة الحالية تتيح له فرصة للقيام بذلك . وبالتالي فان هذا الوفد لا يسعه ان يوافق على المقترح الذى تقدمت به النرويج بالنيابة عن البلدان الشمالية .

١٥ — السيد بيكو دى كوانيا (اسبانيا) : قال ان بيان مساعد الامين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية قد أوضح للوفد الاسباني بعض النقاط التي كانت تبدو له غامضة . ويبدو لهذا الوفد من اقوال مساعد الامين العام انه ليس بالامكان اجراء اية اعادة توزيع للموارد . غير انه، بخصوص هذه النقطة ، يشاطر وفد جمهورية المانيا الاتحادية الشكوك التي اعرب عنها ويأسف لكون النتائج الملموسة المحرزة خلال فترة السنتين الجارية ، غير كافية . واخيرا ، فقد فهم ممثل اسبانيا ان الوظيفتين المطلوبتين ستستخدمان للقيام بأنشطة سيشرع فيها في خريف ١٩٨٠ ؛ وقال انه يود ، بخصوص هذه النقطة الحصول على توضيحات ستفيده ، ان هي اكدت صحة هذا التفسير الى تأييد توصية اللجنة الاستشارية الداعية الى عدم الموافقة على طلب انشاء وظيفتين في فريق التقييم .

١٦ — السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال ان وفد بلاده ، بالرغم من انه تعود تأييد توصيات اللجنة الاستشارية يوافق ، في الحالة الراهنة على مقترح البلدان الشمالية بالموافقة على انشاء وظيفة برتبة مد — ١ ووظيفة برتبة ف — ٣ لوحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج . واذا كان الوفد البريطاني قد اتخذ هذا الموقف ، فذلك لاقتناعه بأن اعمال التقييم التي يقوم بها مكتب تخطيط وتنسيق البرامج تكتسي اهمية كبيرة بالنسبة لتحسين استخدام جملة موارد الامم المتحدة ، وبانه يتعين تنمية الموارد المخصصة لهذا المكتب . ويبدو لهذا الوفد ، من جهة اخرى ، ان المشكلة الحقيقية التي تثيرها بعض الوفود تتعلق بمصدر هذه الموارد الاضافية وليس بجدوى تخصيصها . ويحرص الوفد البريطاني ، مع ذلك ، على التأكيد بأنه بالرغم من تأييده لمقترح البلدان الشمالية فهو ما يزال مقتنعا بامكانية القيام باعادة توزيع الموارد في قطاعات اخرى للامانة العامة .

١٧ - السيد ميتليتس (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه اذا كان وفد بلاده ، ينادى بتحسين تخطيط وتنسيق وتقييم برامج الامم المتحدة وانشطتها ، فهو لا يرى ان طلب انشاء وظيفتين اضافيتين يجب ان يثير مجادلات مفالية . وما هو أهم من ذلك هو ان البرنامج " تخطيط وتنسيق البرامج " قد عزز بنسبة كبيرة جدا خلال الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، وان تنمية الموارد بسرعة مفرطة لا يمكنها ان تكون ذات فائدة . واضاف انه لا بد ، علاوة على ذلك من اعتبار النمو المرجأ الهام (٨٠٠ ٨٠ دولار) المبين في الجدول ٦ - ٢١ من الميزانية البرنامجية المقترحة ، وليس فقط القيمة الفعلية للنمو الحقيقي المبينة في الجدول نفسه . ولاحظ من جهة اخرى ان الموارد المعتمدة في الدورة الثالثة والثلاثين ليست مخصصة لمهام ذات اولوية وانه لا يزال هناك عدد من الوظائف الشاغرة في الادارة . واكد ان البرنامج يجب ان يصبح اكثر دينامية .

١٨ - وبما ان تقديرات الانشطة التقييمية (١٧٫٩ في المائة من مجموع تقديرات البرنامج) غير كافية فان ممثل الولايات المتحدة يرى انه يتعين ان تنقل اليها الموارد المتاحة . ومن جهة اخرى فان المقرر الذى اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق فيما يتعلق باعداد الخطة المتوسطة الاجل القادمة ، يؤدى الى تخفيض حجم مجموع عمل مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، الامر الذى يسمح بتحرير الموارد لتعزيز وحدة التقييم التابعة لهذا المكتب . ولهذا السبب ، لا يرى وفد الولايات المتحدة داعيا للموافقة على انشاء وظيفتين جديدتين لوحدة التقييم .

١٩ - السيد كوياما (اليابان) : ذكر بأن وفد بلاده اتيحت له من قبل الفرصة لكي يشير الى النقص في التنسيق بين لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، ويبدو ان هذه المشكلة تطرح الان من جديد بخصوص الوظيفتين اللتين تتناقش اللجنة حاليا بشأنهما ؛ وبالتالي فان الوفد الياباني لم يستغرب المقترح الذى تقدم به ممثل النرويج في بداية الجلسة بالنيابة عن البلدان الشمالية .

٢٠ - السيد فان لوهيويس (هولندا) : قال ان الحكومة الهولندية تعلق أهمية كبيرة على تقييم البرامج في منظومة الامم المتحدة . وعلى الرغم من حداثة عهد وحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، التي قد تجعلها بحاجة للدعم ، فان الحجج المقدمة من اللجنة الاستشارية في الفقرة ٦ - ٢٠ من تقريرها (A/34/7) تبدو مقنعة ؛ وبالفعل فان مكتب تخطيط وتنسيق البرامج يضم حاليا ٣٤ وظيفة من بينها وظيفة برتبة مساعد للامين العام ، ووظيفتان برتبة مد - ٢ ، و ٤ وظائف برتبة مد - ١ و ١٠ وظائف برتبة ف - ٥ و ٩ وظائف برتبة ف - ٤ في حين ان الوظائف برتبة ف - ٣ وما تحتها قليلة العدد نسبيا بالمقارنة مع الوظائف برتبة ف - ٤ وما فوقها . لذلك ، فان حلا مختلفا عما اقترحه الوفد النرويجي يمكن ان يتمثل في اتخاذ تدبير مؤقت بزيادة مسؤوليات ومهام موظف رئيسي (مد - ١) ، والاكتفاء بانشاء وظيفة اضافية واحدة برتبة ف - ٣ .

٢١ - السيد ريبرت (مساعد الامين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) : قال ردا على ممثل الولايات المتحدة ان الاف من بطاقات المعلومات بخصوص عناصر البرامج وثائق داخلية، الموجودة هي ادوات عمل للامانة العامة . ولهذا السبب تحرص هذه الامانة على عدم انشاء اجراءات لتسرب هذه البطاقات بانتظام . ثم ان الوثائق الداخلية للامانة العامة ليست سرية ولذلك فقد أعطيت تعليمات للاستجابة لالتماس ممثل الولايات المتحدة . غير انه قد يكون من المستحب تجنب تعميم مثل عناصر المعلومات هذه بصورة تلقائية ، الامر الذى قد تترتب عليه اعمال ومصروفات ثقيلة جدا .

٢٢ - واضاف ان التخطيط ممارسة تطورية نادرا ما وضع بشأنها مذهب علمي ، وهي تهدف الى الحصول على نتائج فورية . ومع ذلك فانه من المفيد احيانا تقييم التقدم المحرز وتعميق النظر في بعض الاوجه المنهجية غير ان العمل الذى سيتعين على وحدة التقييم التابعة لمكتب تخطيط وتنسيق البرامج انجازه في السنة القادمة سيكون عمليا بصورة اساسية ، وبخصوص النتائج الملموسة، لاحظ ان ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية أنشئت قبل عام واحد ، وان الحصول على نتائج ذات اهمية يتطلب بعض الوقت . وان كانت الادارة لم تطلب سوى وظيفتين اضافيتين فذلك اساسا لانها تروم تحقيق تقدم ،لكن بدون عجالة مفرطة تكون الوفود ربما اول من يعيبه عليها . وذكّر من جهة اخرى بأن الادارة تشتمل على ٣٢ وظيفة من بينها ست وظائف فقط كانت قد أقرت عند انشاء الادارة وقد نقلت الوظائف الاخرى من قطاعات اخرى للامانة العامة ، وفي كانون الثاني / يناير ١٩٨٠ سينخفض عدد هذه الوظائف من ٣٢ الى ٢٧ . وبخصوص الست وظائف الشاغرة قال ان اربعة منها ستشغل في القريب العاجل ، تبقى وظيفتان شغرتا منذ مدة قصيرة .

٢٣ - ولاحظ انه في حالة الموافقة على توصية اللجنة الاستشارية فان ذلك سيؤدى الى تخفيض عدد موظفي الادارة لفترة السنتين القادمة ، وذلك ، خاصة ، بسبب نقل خمس وظائف من الفئة الفنية الى اللجان الاقليمية ، وستؤدى اعادة التوزيع التي ستضطر اليها الادارة رغم كل شيء الى الحد من انشطتها التقييمية في بعض القطاعات .

٢٤ - السيد سسّي (ايطاليا) : قال انه اذا كان الحل الذى اقترحه وفد هولندا لا يحل مشكلة المكتب ، فان الوفد الايطالي ،لا يمكنه هو ايضا ان يؤيد مقترح البلدان الشمالية ،لانه يحرص لاسباب مبدئية على التقيد بتوصيات اللجنة الاستشارية .

٢٥ - السيد بيكو دى كوانيا (اسبانيا) : اعتبر ان مقترح الوفد الهولندى بالموافقة على انشاء وظيفة برتبة ف - ٣ في فريق التقييم يتيح حلا مرضيا. واذا كان هذا المقترح رسميا فان الوفد الاسباني مستعد لتأييده .

٢٦ - السيد سويجر (السويد) : قال ان هناك تناقضا في موقف الوفود التي تتفق على الاقرار بأهمية العمل المناط بوحدة التقييم الا انها ليست مستعدة لمنحها الموارد اللازمة لانجاز هذه المهمة بنجاح . واضاف ان وحدة التقييم لا يتوفر لديها في الوقت الحالي سوى وظيفة ثابتة واحدة من الفئة الفنية ، في حين ان عدد الاشخاص الذين يعينون للقيام بالعمل التقييمي ، داخل هيئات متخصصة اخرى مضطلعة بأعمال في هذا المجال يتراوح بين ثلاثة وخمسة . ولاحظ ان حجم أعمال ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية سيزداد ، كما ذكر ذلك مساعد الامين العام ، وان اعمال هذه الادارة الهامة سيلزم تخفيضها في ميادين اخرى اذا ما لم توافق اللجنة على انشاء الوظيفة برتبة مد - ١ والوظيفة برتبة ف - ٣ المقترح انشاؤهما لفريق التقييم ، وهو ما قد يؤسف له . ولهذا السبب فان الوفد السويدي يرى ، مثل وفود البلدان الشمالية الاخرى انه يتعين الموافقة على انشاء الوظيفتين اللتين طلبهما الامين العام .

٢٧ - السيد تومونفي (جمهورية الكاميرون المتحدة) : ذكر بأن لجنة البرنامج والتنسيق قد استنبطت في دورتها التاسعة عشرة بعض الأفكار الهامة ، ولا سيما مفهوم الخطة المتوسطة الأجل التي توضع وفقا لعملية استقرائية ؛ ولاحظ بارتياح ان اللجنة الاستشارية ، في الفقرة ٦-٨ من تقريرها الأول (A/34/7) قد رأت من الصالح أن توافق على اعادة تصنيف وظيفة في فرع الاسقاطات والدراسات المنظورية . وبما ان لجنة البرنامج والتنسيق قد أكدت كذلك على الاهمية التي يكتسبها التقييم في الدورة التخطيطية فقد يبدو من المستصوب الموافقة على جميع الموارد المطلوبة لوحدة التقييم ، ولا سيما انشاء وظيفة برتبة مد - ١ ووظيفة برتبة ف - ٣ كيما تتمكن هذه الوحدة من انجاز المهمة الضخمة التي ستناط بها حين يتم اعداد الخطة الجديدة . والوفد الكاميروني ، اذ يرى انه يجب اعتبار أعمال مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، في ضوء التوجيهات الجديدة الصادرة عن لجنة البرنامج والتنسيق ، يؤيد انشاء الوظيفتين المطلوبتين .

٢٨ - السيدة دورسات (ترينيداد وتوباغو) : قالت ان وفد بلادها ، على الرغم من انه يود في جميع الحالات اتباع توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ولجنة البرنامج والتنسيق اللتين تشترك ترينيداد وتوباغو في عضوياتهما ، يعتبر مع ذلك ان اللجنة الخامسة يجب أن تكون قادرة على تغيير توصيات هاتين اللجنتين . وأضافت انه من المدهش ملاحظة ان وحدة التقييم ليس لها في الوقت الحاضر سوى وظيفة واحدة من الفئة الفنية ، كما يتبين ذلك من الفقرة ٦ - ٧٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة . وقالت ان توفير ثلاث وظائف من الفئة الفنية لهذه الوحدة لا يبدو أمرا شاطا ، اذا ما كانت اللجنة تمنح عملية التقييم الاهمية التي تستحقها . ولاحظت ان العمل متوفر فيما يبدو لوحدة التقييم حتى قبل الشروع في الخطة المتوسطة الاجل القادمة ، لان منظومة الأمم المتحدة تعاني من عدم وجود تقييم فعال .

٢٩ - السيد اوكيو (كينيا) : أيد الملاحظات التي أبدتها ممثلة الكاميرون ، وأبرز الاهمية التي توليها لجنة البرنامج والتنسيق لتقييم برامج المنظومة . وأضاف ان وحدة التقييم ، الحديثة العهد ، والتي ليس بها في الوقت الحاضر سوى وظيفة واحدة من الفئة الفنية ، يجب ان تتاح لها الامكانات المطلوبة للاستجابة الى ما تنتظره منها الدول الاعضاء ، والاضطلاع بالمهام المناطة بها في ميدان تقييم وتحليل البرامج . ولاحظ انه قد يجدر الموافقة على انشاء الوظيفتين المطلوبتين واللازمتين لدعم برنامج التخطيط الذى تعتزم لجنة البرنامج والتنسيق الاضطلاع به . ولهذا السبب فان الوفد الكيني يمكنه أن يوافق بدون تحفظ على الطلب المتواضع نسبيا ، الذى تقدم به الأمين العام ، وأن يقبل مقترح البلدان الشمالية .

٣٠ - السيد يونك (يوغوسلافيا) : قال ان وفد بلاده الذى يولي أهمية كبيرة لأنشطة مكتب تخطيط وتنسيق البرامج يقر بضرورة تعزيز وحدة التقييم ، اعتبارا لأعمال لجنة البرنامج والتنسيق ، ويؤيد مقترحات الأمين العام . ولاحظ انه من الضرورى مع ذلك ، أن يقدم الى لجنة البرنامج والتنسيق

في دورتها القادمة ، تعريف واضح للمهام المتعلقة بالوظيفتين المطلوبتين . ومن المأمول ألا يكون هناك تداخل بين أنشطة وحدة التقييم وأنشطة وحدة التفتيش المشتركة .

٣١ - السيد دى فاك (بلجيكا) : قال ان الوفد البلجيكي لن يؤيد في هذه المرة مقترح اللجنة الاستشارية ، لانه يعتبر ان برنامج التقييم الذى تضطلع به ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ذو أهمية قصوى .

٣٢ - السيد بال (الهند) : لاحظ ان توصيات اللجنة الاستشارية تستند الى تقرير لجنة البرنامج والتنسيق (A/34/38 ، الجزء الخامس) . وقال ان الفقرة ٥٧ من هذا التقرير قد ذكر فيها ان المهام التي حلت محل اعداد خطة جديدة متوسطة الأجل للفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٥ لن تؤدى الى تخفيف عبء العمل الواجب انجازه في اطار البرنامج الفرعي ٥ - ١ ، بشكل يوفر موارد يمكن تحويلها الى البرنامج الفرعي الخاص بالتقييم . ويترتب على ذلك انه يتعين الموافقة على ما طلبه الأمين العام من موظفين لوحدة التقييم لكي يبقى للتقييم الدور الفعلي الذى يقوم به .

٣٣ - السيد فان نوهيويس (هولندا) : لاحظ ان أهمية العمل المناط بوحدة التقييم لم يجادل في أمرها أى وفد ، وان جل الوفود قد رأت من الضرورى تعزيز هذه الوحدة بالموظفين . وأضاف ان المشكلة تنحصر الآن في ايجاد الموظفين اللازمين اعتبارا لحجم العمل المناط بمكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، في جملته . ويرى الوفد الهولندى من جهته ان المكتب يتوفر لديه موظفون يمكن أن يعاد تعيينهم للاضطلاع ببعض المهام المسندة لوحدة التقييم ، وهو يحبذ ايجاد حل وسط يتمثل في الموافقة على انشاء وظيفة اضافية واحدة برتبة ف - ٣ . وبيّن انه يقدم هذا المقترح بصورة رسمية الى اللجنة .

٣٤ - الرئيس : ذكر بأن هناك مقترحين معروضين على اللجنة . وقال ان المقترح الأول الذى تقدم به ممثل النرويج بالنيابة عن البلدان الشمالية يتمثل في أن توافق اللجنة على انشاء الوظيفتين برتبة مد - ١ و ف - ٣ اللتين طلبهما الأمين العام لوحدة التقييم ، وأن توافق بالتالي على الاعتماد بمبلغ ٩٨٩٠٠ دولار زيادة على الاعتماد الذى طلبته اللجنة الاستشارية . أما الوفد الهولندى فقد اقترح الموافقة على انشاء وظيفة واحدة برتبة ف - ٣ وبالتالي على اضافة الاعتماد المقابل الى الاعتماد الذى أوصت به اللجنة الاستشارية . ودعا الرئيس اللجنة لاجراء تصويت على مقترح البلدان الشمالية ، وذلك وفقا للمادة ١٣١ من النظام الداخلي للجمعية العامة الذى ينص على اجراء التصويت على الاقتراحات حسب ترتيب تقديمها اذا ما قدم اقتراحان أو أكثر في مسألة واحدة .

٣٥ - السيد فان نوهيويس (هولندا) : ذكر بأن اللجنة بوسعها ، بموجب المادة ١٣١ أن تقرر اجراء التصويت حسب ترتيب مختلف ، واقترح أن يقدم مقترح هولندا للتصويت قبل مقترح البلدان الشمالية اذ يبدو ان التصويت أولا على المقترح أكثر تواضعا يبدو أكثر منطقية .

٣٦ - الرئيس : قال ان الوقت قد فات لتغيير الترتيب الذى يجرى به التصويت على المقترحات ، نظرا الى ان عملية التصويت قد بدأت بعد ، وذلك وفقا للمادة ١٢٨ ، وان الوفود لا يمكنها الا أن تقوم بتعليل تصويتها .

٣٧ - السيد بالامرتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان الوفد السوفياتي ، الوفي للموقف المبدئي الذى اتخذه ازاء توصيات اللجنة الاستشارية والذى عرضه مرات عديدة ، لا يسعه أن يوافق على المقترح المقدم من وفود البلدان الشمالية .

٣٨ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : أعلن ان وفد بلاده سيصوت ضد مقترح البلدان الشمالية ، وذلك ليس فقط للأسباب التي سبق أن ذكرها أثناء المناقشة ، بل وكذلك لانه كان يفضل أن يقع عكس الترتيب الذى تصوّت اللجنة حسبه على المقترحين ، حتى تتمكن من النظر ، على نحو أفضل ، في المقترح الهولندى .

٣٩ - السيد بمبا (فولتا العليا) : ذكر بأن وفد بلاده لم ينفك يأخذ بتوصيات اللجنة الاستشارية ، وفقا لسياسة التقشف التي تتبعها فولتا العليا سواء على الصعيد الوطني أو على مستوى الأمم المتحدة . ومع ذلك ، فبما أن التقييم يكتسي أهمية كبيرة جدا ، وبما أن الأمانة العامة قد ذكرت ان كل اعادة توزيع داخلية للموارد من الموظفين لا يمكن ان يكون لها سوى نتائج عكسية على أعمالها فان وفد فولتا العليا يؤيد المقترح الذى تقدمت به البلدان الشمالية .

٤٠ - السيد بيدرسن (كندا) : أعرب عن رأيه بأن المقترح الهولندى يتيح حلا وسطا مرضيا قد يمد الأمين العام بالموارد اللازمة لوحدة التقييم . وقال انه سيصوت ضد المقترح النرويجي .

٤١ - اعتمد بأغلبية ٦١ صوتا مقابل ٢٩ ، وامتناع ١٤ عن التصويت مقترح البلدان الشمالية بالموافقة على انشاء وظيفة برتبة مد - ١ ووظيفة برتبة ف - ٣ المطلوبتين في الفقرة ٦-٧٠ من الميزانية البرنامجية المقترحة وفتح الاعتماد المقابل بمبلغ ٩٨ ٩٠٠ دولار تحت الباب ٦ .

٤٢ - السيد بيكودى كوانيا (اسبانيا) : قال معللا تصويته بعد عملية التصويت ، انه ، ان كان وفد بلاده قد صوت ضد مقترح البلدان الشمالية فليس ذلك لأنه غير واع بالأهمية الهائلة التي تكتسيها وحدة التقييم ، وهي وحدة سيستمر الوفد الاسباني في متابعة أعمالها بعناية ، بل لانه يعتبر أن المقترح الهولندى يشكل حلا وسطا صالحا يمكن قبوله .

٤٣ - السيد بوج - فلوريس (المكسيك) : قال انه يؤيد تصريحات ممثل اسبانيا وانه قد كان يصوت لصالح حل الترافي الذى قدمته هولندا .

٤٤ - السيد مارتوريل (بيرو) : قال انه يؤيد تعليقات الممثلين اللذين تكلما قبله . وأضاف ان وفد بلاده الذى لا يستنقص بأية حال أهمية مكتب تخطيط وتنسيق البرامج ، قد صوت ضد مقترح البلدان الشمالية لان مقترح هولندا كان بامكانه أن يتيح حلا أفضل .

٤٥ - الرئيس : بناء على طلب من ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قدم للتصويت الاعتماد المقدر تحت الباب ٦ (ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ . وبعد طرح الاعتماد المقدر لبرنامج الأنشطة ٤ تحت الباب ٦ (العلم والتقنية) ، الذى ستنظر فيه اللجنة لاحقا ، واعتبارا للاعتمادات التي أقرتها اللجنة الخامسة منذ قليل لانشاء وظيفتين برتبة مد - ١ وبرتبة ف - ٣ لوحدة التقييم ، زيادة على الاعتماد الموصى به من اللجنة الاستشارية ، فان مجموع الاعتماد المقدر تحت الباب ٦ يكون بمبلغ ١٠٠ ٠٧٢ ٣٨ دولار .

٤٦ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال في معرض تعليل تصويته قبل التصويت أن وفد بلاده المنشغل لكون اللجنة قد غيّرت مرة أخرى توصية مبررة تماما قدمتها اللجنة الاستشارية ، والوفي لموقفه المبدئي المتمثل في عدم الموافقة على تمويل الوظائف التي تنقل الى الميزانية العادية في حين انها كانت سابقا ممولة من التبرعات ، لا يسعه أن يوافق على الاعتماد المقدّر تحت الباب ٦ .

٤٧ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفد بلاده سيمتنع عن التصويت ، وذلك من جهة ، لانه يعارض في أن تنقل الى الميزانية العادية وظائف كانت تموّل سابقا من موارد خارجة عن الميزانية ، وهو ما اقترح في اطار البرنامج " احصاءات " (الفقرات ٦-٥٨ الى ٦-٦١ من الميزانية البرنامجية المقترحة) ، ومن جهة أخرى لانه لا يوافق على اعادة التصنيف لوظيفة ، المقترحة ، في الفقرة ٦-١٥ ؛ وأضاف ان هذا الوفد يأمل ، اخيرا ، في أن يحصل ، عند النظر في الميزانية في قراءة ثانية ، على المعلومات التي طلبها .

٤٨ - اعتمد في القراءة الأولى بأغلبية ٨٨ صوتا مقابل ٩ وامتناع ٨ عن التصويت اعتماد بمبلغ ١٠٠ ٠٧٢ ٣٨ دولار تحت الباب ٦ .

٤٩ - السيد لوشنر (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال معللا تصويته انه وافق على فتح الاعتماد المطلوب تحت الباب ٦ في جملته ، وذلك اعتبارا للأهمية التي يعلقها عليه المجتمع الدولي ، من بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو ، غير انه مايزال على رأيه بأن اللجنة لاينبغي أن تحيد عن توصيات اللجنة الاستشارية .

٥٠ - السيد بيكودى كوانيا (اسبانيا) : قال ان وفد بلاده صوت لصالح الاعتماد المقدر تحت الباب ٦ في جملته ، لان هذا الباب يكتسي أهمية قصوى ، الا انه قد كان يفضل الاقتراح الذى تقدم به الوفد الهولندى بخصوص الوظيفتين المطلوبتين لوحدة التقييم .

٥١ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : قال انه صوت لصالح الباب ٦ الذى يكتسي أهمية كبيرة الا انه يأمل أن تحصل لجنة البرنامج والتنسيق على وصف أكثر دقة لأنشطة هذا البرنامج في السنة التالية .

٥٢ - السيد بلاكمان (بربادوس) : قال ان وفد بلاده صوت لصالح مقترح البلدان الشمالية ، ولصالح فتح الاعتماد المطلوب تحت الباب ٦ في جملته لانه يعتبر ان اللجنة الخامسة يجب أن تكون قادرة على أن تحيد عن توصيات اللجنة الاستشارية حين يكون لذلك ما يبرره . وأضاف ان وفد بربادوس ما كان ليصوت لصالح المقترح الهولندى لان العبرة ليست بالتوصل الى حل تراضي بل بمد وحدة التقييم بجميع الوسائل الضرورية لأداء مهمتها .

انشاء وحدة نظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية (A/34/380 ، A/34/7/Add.2 ؛ A/C.5/34/5)

٥٣ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الملاحظات التي قدمتها اللجنة الاستشارية في الوثيقة A/34/7/Add.2 ليس بها أى لبس . وأضاف ان اللجنة الاستشارية ، كما ذكرت ذلك في الفقرة ١١ من تقريرها ، تؤيد توصية وحدة التفتيش المشتركة التي وافق عليها الأمين العام ، بمد التشغيل التجريبي لنظام المعلومات الانمائية التابع لوحدة نظم المعلومات سنة أخرى ، رهنا بتوفر تبرعات اضافية ، وبأن تقوم الجمعية العامة باستعراض المسألة في دورتها الخامسة والثلاثين . وقال ان اللجنة الاستشارية ، من جهة أخرى ، تسترعي انتباه اللجنة الخامسة الى الفقرة ١ من الفرع ثانيا من القرار ٣٣/١١٦ - ألف .

٥٤ - السيد بوج - فلوريس (المكسيك) : ذكر بأن وحدة التفتيش المشتركة قد اعتبرت ان الطريقة الوحيدة لتقييم فعالية وحدة خدمات المعلومات تتمثل في السماح لها بالاشتغال مدة سنة أخرى ، بحيث تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ قرار نهائي في هذا الخصوص في دورتها الخامسة والثلاثين (A/34/380 ، الفقرة ٢٠) ولاحظ انه قد ذكر ان الوحدة لن تشكل عبئا على الميزانية العادية للأمم المتحدة ، طالما ان من المقدّر ان هذه السنة الاضافية ستعبأ لها موارد خارجة عن الميزانية . ولاحظ ان اللجنة الاستشارية ، لهذه الأسباب كلها ، توصي في الفقرة ١١ من تقريرها (A/34/7/Add.2) بمد تشغيل الوحدة سنة أخرى . وقال ان الوفد المكسيكي قد لاحظ بالخصوص ان الأمم المتحدة لا تتحمل أى التزام بأن تنقل فيما بعد الى الميزانية العادية تكاليف تشغيل الوحدة ، كما ذكرت ذلك اللجنة الاستشارية في الفقرة نفسها . ومن ثم فان الوفد المكسيكي يقترح رسميا أن توافق اللجنة على توصية اللجنة الاستشارية فتأذن بمد تشغيل وحدة نظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، سنة أخرى ، رهنا بتوفر مزيد من التبرعات .

٥٥ - السيد بيدرسن (كندا) : قال ان وفد بلاده قد أيد انشاء وتشغيل وحدة نظم المعلومات في ادارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، مع تمكينها من فترة استخدام للحاسبة الالكترونية وتوفير خدمات خبير لها . وأضاف ان الوفد الكندى يؤيد ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة التي مفادها انه يجب تشغيل النظام قرابة سنة كاملة قبل أن تتبين الفائدة منه . وذكر بأن الأمين العام واللجنة الاستشارية قد وافقا على هذه التوصية رهنا بتوفر مزيد من التبرعات . ومضى قائلا ان

(السيد بيدرسون ، كندا)

الجمعية العامة سيتعين عليها في دورتها الخامسة والثلاثين أن تقرر هل ان هذا المشروع يجب الاستمرار فيه أم لا . وقال ان كندا يسعدها أن تعلن في هذا الشأن استعدادها لتقديم مبلغ أقصاه ٢٥٠٠٠ دولار للمساعدة في تمويل هذا المشروع ، شريطة أن تتكفل الأمم المتحدة ومتبرعون آخرون بتحمل باقي المبلغ اللازم لمد فترة المشروع سنة أخرى .

٥٦ - غير ان كندا لن تدفع هذا الاشتراك الا اذا اتخذت الأمانة العامة عددا من التدابير الأساسية بالنسبة لتقييم المشروع . وهذه التدابير هي التالية : تعد الأمانة العامة كتيبا موجزا غير انه شامل ، يكون متضمنا نموذجا من ملخصات المعلومات الانمائية وترسله الى جميع البعثات في نيويورك والى الحكومات ، وهيئات الأمم المتحدة ، وكذلك الى مؤسسات البحث المهتمة بالأمر . وتتصل الأمانة العامة بعدد من الحكومات قصد الحصول على وجهات نظرها بخصوص وحدة نظم المعلومات .

٥٧ - وأعرب عن أمل الوفد الكندى في أن يقع التوصل الى تعبئة الموارد المالية الاضافية اللازمة لمواصلة المشروع . وأضاف انه قد يكون من المؤسف أن تذهب سدى الموارد البشرية والمادية المكرسة لهذا المشروع ، خاصة وان التقييمات الأولى التي أمكن القيام بها تبين انه سيكون ذا فائدة كبيرة للبلدان المنتفعة والبلدان المتبرعة على حد سواء . لهذا السبب ، يؤيد الوفد الكندى المقترح الذى تقدم به الوفد المكسيكي .

٥٨ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : لاحظ ان الأمين العام لم يتوصل ، منذ اعتماد القرار ٣٣/١١٦ ، الى اقامة الدليل على ضرورة أو فائدة وحدة خدمات المعلومات ، وانه لم يتمكن كذلك من تأمين التوافق بين وحدة خدمات المعلومات ووحدات أخرى مثل نظام الأمم المتحدة للمعلومات البيليوغرافية وشعبة التجهيز الالكتروني للبيانات .

٥٩ - وأعلن عدم وافقة الوفد السوفياتي على التوصية التي تقدمت بها وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ٣٠ من تقريرها ، والتي مفادها انه يتعين انتظار سنة أخرى قبل التمكن من تقييم وحدة خدمات المعلومات تبعا للفائدة التي ستنجز منه . وأضاف انه يجب التذكير في هذا الشأن بأن اللجنة الاستشارية أوصت في الدورة الثانية والثلاثين ، وقد كانت مصيبة في ذلك الى حد كبير ، (الوثيقة A/32/256/Add.1) بالقيام ، مؤقتا ، بتوظيف الملاك اللازم لنشر وثائق تنطوى على فائدة خاصة ، من بين الـ ٢٠٠٠ وثيقة المتراكمة . وقال انه كان بالامكان الاستناد الى هذا العمل للبت بشأن الحاجة الى انشاء نظام خاص للمعلومات . وعلى كل فان وحدة خدمات الاعلام هي التي كان ينبغي أن تضطلع بهذا العمل . ولاحظ السيد بالامارتشوك ان هذه التوصية لم تحترم ، وان جودة الوثائق ، كما هو مذكور في الفقرة ٢٦ من تقرير الأمين العام (A/C.5/34/5) لايمكن أن تستخدم معيارا لاستبعادها من النظام .

(السيد بالامارتشوك ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

٦٠ - وأردف قائلا ان ذلك يعني ان الأمانة العامة ووحدة التفتيش المشتركة تقترحان أولا انشاء النظام ، ثم السعي الى اقامة الدليل على الفائدة منه ، عوض اثبات المنفعة من هذا النظام قبل الشروع في انشائه . وأعرب عن استغراب الوفد السوفياتي أن تكون اللجنة الاستشارية قد نسيت التوصية ذات الصلة التي تقدمت بها في الدورة الثانية والثلاثين ، وأيدت مقترح وحدة التفتيش المشتركة . وذكر بأن هذه الوحدة تقترح فضلا عن ذلك تحديد مدى المنفعة المنجزة من هذه الوثائق بحسب اقبال المستخدمين عليها . وأكد ان هذا المعيار قابل للطعن فيه طالما انه لا يضع في الاعتبار فحوى هذه الوثائق . ويمكن فضلا عن ذلك التكهن بانه سيكون من الطبيعي أن يهتم المستخدمون ، لمجرد الفضول ، بوحدة خدمات المعلومات حين يبدأ تشغيل هذه الوحدة . وأكد ان المعيار الصحيح في هذا المجال ليس عدد الوثائق المطلوبة ، بل الاستخدام الفعلي لهذه الوثائق .

٦١ - وأضاف ان الوفد السوفياتي يلاحظ من جهة أخرى ان الوحدة بدأت تضطلع بمهام لم تسند اليها عند انشائها ، ولا سيما تنسيق أنشطة نظم أخرى للمعلومات . وهو منشغل كذلك لما تم من سعي الى تغيير تسمية هذه الوحدة لكي تصبح وحدة نظم المعلومات .

٦٢ - وقال ان الوفد السوفياتي يشعر بأن أنشطة وحدة خدمات المعلومات عديمة الجدوى ، ولن يتسنى اقامة الدليل على نفعها ، حتى لو أستمر تشغيلها سنة كاملة ، خاصة اذا تم الاستناد الى المعايير المقترحة من وحدة التفتيش المشتركة . ومن ثم فقد يكون هناك خطر في البت بمثل هذه السرعة بشأن التوصية المقترحة ، ولا سيما ان أنشطة وحدة خدمات المعلومات تنطوي على العيب الخطير المتمثل في الازدواجية مع أنشطة مكتبة الأمم المتحدة وشعبة تجهيز البيانات وفي انها تتطلب خدمات موظفين يمكن ان يعيّنوا لأداء مهام أساسية . وأضاف ان الوفد السوفياتي يعارض في أن تواصل الوحدة أنشطتها ، سواء كانت هذه الأنشطة ممولة من التبرعات أم لا . وذكر بأنه قد سبق أن تم السعي الى تقييد جزء من نفقات هذه الوحدة في الميزانية العادية لفترة السنتين ١٩٨٠ - ١٩٨١ وأعلن ان وفد بلاده ، لأسباب مبدئية ، لا يشترك ولن يشترك في تمويل الوظائف التي قد تنقل الى الميزانية العادية بعد تاريخ ١ كانون الثاني /يناير ١٩٧٨ والتي كانت تمول سابقا من موارد خارجة عن الميزانية .

٦٣ - السيد سويجر (السويد) : ذكر بأن وفد بلاده كان قد وافق في العام الماضي على انشاء وحدة خدمات المعلومات بسبب الفائدة " الكامنة " التي قد تنطوي عليها ، وقال ان هذه الفائدة تزداد وضوحا باستمرار . وبالتالي فان الوفد السويدي يؤيد توصية وحدة التفتيش المشتركة واللجنة الاستشارية بمد تشغيل الوحدة سنة أخرى قصد اختبارها بصورة عملية حقيقية .

٦٤ - وذكر بأنه قد اتفق عند النظر لأول مرة في هذه المسألة في عام ١٩٧٦ على ان الفترة التجريبية التي سيستمران خلالها بالتبرعات ستدوم ثلاث سنوات . وتلك هي الظروف التي قدمت

فيها الحكومة السويدية تبرعا في عام ١٩٧٧ . وقال السيد سويجر انه لمن المؤسف أن يوقف المشروع دون التمكن من تقييمه تقييما صحيحا .

٦٥ - وأضاف ان الوفد السويدى يسعده أن يحيط علما بأن كندا تزمع دفع تبرع . وهو يرى انه ينبغي للأمين العام أن يسعى الى تعبئة الموارد المالية التي يجب الحصول عليها وهي مبلغ متواضع على كل حال . وأردف قائلا انه يرجى أن تتخذ الجمعية العامة في الدورة القادمة قرارا نهائيا بخصوص نقل مصروفات الوحدة الى الميزانية العادية . والوفد السويدى ينتظر باهتمام بالغ التقرير الشامل الذى سيقدم في هذا الخصوص الى الدورة القادمة .

٦٦ - السيد بونك (يوغوسلافيا) : قال ان وفد بلاده يؤيد مقترح الأمين العام . وأضاف انه يمكن ، من فحص مرفقات الوثيقة A/C.5/34/5 ملاحظة ان وحدة نظم المعلومات هي من أكثر الوحدات اقتصادا وانتاجية ، وانه يرجو أن يتسنى اقامة التوافق بين أنشطتها وأنشطة نظام معلومات مكتبة الأمم المتحدة . ويود الوفد اليوغوسلافي أن يحصل على خطة عضوية لكامل نظام المعلومات في الأمم المتحدة لكي يتعرف على المكانة التي تحتلها هذه الوحدة فيها . وذكر بأنه قد يكون من المستصوب ، وفقا للقرار ٣٢/١٩٧ المتصل باعادة التشكيل ، أن تكون هذه الوحدة ملحقة بمكتب المدير العام .

٦٧ - السيد دى فاك (بلجيكا) : قال ان وحدة نظم المعلومات مكلفة بنشر المعلومات ، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها . وأعرب عن قلق الوفد البلجيكي لتكاثر الأنظمة والوحدات الصغيرة للمعلومات في الأمم المتحدة . ولاحظ ان ادارة شؤون الاعلام بها شعبة تعنى بالاعلام الاقتصادى والاجتماعي . وتساءل عن الصلات القائمة بين وحدة نظم المعلومات وهذه الشعبة .

٦٨ - السيد انجليدس (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة) : رحب بسعي الأمم المتحدة الى زيادة التعريف بالمعلومات عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمنها وثائق غير منشورة . وقال ان اليونسكو راغبة بصورة خاصة عن المنهجية المتبعة في اقامة نظام المعلومات الانمائية وهي منهجية احترمت فيها الى حد بعيد جدا المبادئ التي وضعت في اطار النظام العالمي للمعلومات العلمية والتكنولوجية .

٦٩ - وأردف قائلا ان اليونسكو تتعاون على نحو وثيق ، في اطار هذا البرنامج مع نظم دولية أخرى للمعلومات ، مثل نظام المعلومات الدولي للعلوم والتكنولوجيا الزراعية ، ونظام المعلومات النووية الدولي ؛ وتعاونت اليونسكو مع الأمم المتحدة ، خلال السنتين الأخيرتين ، لتنقيح المعجم الكبير الذى اعتمده نظام المعلومات الانمائية . وشاركت اليونسكو كذلك ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، في اجراء دراسة عن امكانية انجاز برنامج نظام المعلومات الخاصة بالعلوم الانمائية/افريقيا الذى سيكون متوافقا مع نظام المعلومات الانمائية . وأخيرا فان اليونسكو تلاحظ مع الارتياح ان نظام المعلومات الانمائية قد اختار استخدام برنامج "مينيسيس" (MINISIS) المتوافق مع المجموعة المتكاملة لنظم المعلومات التي تضعها اليونسكو تحت تصرف هيئات الأمم المتحدة . وأعرب عن ابتهاج اليونسكو لفكرة اشتراكها في اختبار نظام المعلومات الانمائية خلال الأشهر القادمة .

٧٠ - السيد بايندورب (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفد بلاده يؤيد مقترح الوفد المكسيكي ، ويود أن يضيف اليه توصية بأن تقع في السنوات القادمة مراقبة استخدام النظام مراقبة دقيقة ، عن طريق أساليب احصائية سليمة ، كما ذكرت ذلك وحدة التفتيش المشتركة في الفقرة ١٩ من تقريرها (A/34/380) . وأضاف من جهة أخرى ، ان وحدة التفتيش المشتركة ذكرت في الفقرة ٢٦ من التقرير نفسه ان " تقديم النظام المقترح الى المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات ، لاستعراضه والتعليق عليه ، سواء بصفة عامة أو فيما يتعلق ، بالتحديد ، بتوافقه مع النظم الموجودة ، يمكن أن يكون مفيدا حتى في هذه المرحلة المتأخرة " . ويقترح وفد الولايات المتحدة أن يجرى هذا الاستعراض في أقرب الآجال وأن تنشر نتائجه في شكل وثيقة من وثائق الجمعية العامة في منتصف صيف ١٩٨٠ على أقصى تقدير ، بحيث تتمكن الدول الأعضاء من الاطلاع عليه قبل النظر في التقرير الذى سيقدمه الأمين العام الى الدورة الخامسة والثلاثين .

٧١ - السيد ريبرت (مساعد الأمين العام للشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية) : قال ان مد التشغيل التجريبي للنظام سنة أخرى يبدو مبررا ، وستحصل منه فائدة . وأضاف ان الأمانة العامة ستعد الكتيب الذى طلبه ممثل كندا وستبلغه الى الدول الأعضاء والى منظمات مختلفة . وهي ستجرى من جهة أخرى الاتصالات اللازمة مع عدد من الدول الاعضاء - دول متقدمة النمو ودول نامية - بقصد تمكينها من القيام بنفسها بتقييم نفع النظام وفائدته . وستتشاور الأمانة العامة ، بالطريقة نفسها ، مع المجلس المشترك بين المنظمات كما طلب ذلك ممثل الولايات المتحدة الأمريكية .

٧٢ - وفيما يتعلق باقامة التوافق مع النظام الذى تستخدمه مكتبة الأمم المتحدة قال ان التدابير قد اتخذت بعد لمنع الازدواجية ولتسهيل استخدام النظامين .

٧٣ - واجابة على الانشغالات التي أعرب عنها ممثل الاتحاد السوفياتي ، أوضح السيد ريبرت ان المهام التنسيقية المعهود بها الى وحدة نظم المعلومات لا تتجاوز اطار الادارة . ومن ثم فانه يتعين تأمين التنسيق بين وحدة نظم المعلومات ونظم اللجان الاقتصادية الاقليمية ، والادارات الاخرى في الأمانة العامة وسائر هيئات الأمم المتحدة . وقال ان الوحدة تعتزم كذلك المشاركة في تنمية شبكة للنظم التوثيقية . وأكد ان نظام الوحدة متوافق ، علاوة على ذلك ، مع النظام الذى وضع حديثا في معهد العلوم الاجتماعية في موسكو .

٧٤ - وأضاف ان الأمين العام يجب أن يحصل على مزيد من التبرعات لتمويل المشروع خلال السنة القادمة . ورحب بصورة خاصة باعلان التبرع الذى قام به ممثل كندا وقال ان المشاورات متواصلة مع دول أعضاء أخرى .

٧٥ - الرئيس : ذكر بأن ممثل المكسيك يقترح على اللجنة الخامسة أن تأذن بمد التشغيل التجريبي للمشروع المتعلق بنظام المعلومات الانمائية لوحدة نظم المعلومات ، سنة أخرى ، كما أوصت بذلك اللجنة الاستشارية ، رهنا بتوفر مزيد من التبرعات . وقال ان ممثل الولايات المتحدة الأمريكية ،

من جهة أخرى ، يقترح أن تقع مراقبة استخدام النظام مراقبة دقيقة عن طريق أساليب احصائيـــة سليمة ، وأن يقدم الى المجلس المشترك بين المنظمات لنظم المعلومات لاستعراضه والتعليق عليـــه وأن يضع المجلس تقريرا في هذا الشأن في أجل أقصـاه (آب/اغسطس ١٩٨٠ .

٧٦ - السيد بوج - فلورس (المكسيك) : قال انه يوافق على أن يدرج في مقترحه النص الـذى قدمه ممثل الولايات المتحدة .

٧٧ - السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : طلب أن يقع اجـراء تصويت .

٧٨ - اعتمد بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل ٩ وامتناع ممثل واحد عن التصويت ، المقترح الذى قدمه ممثل المكسيك ، بصيغته المغيرة من ممثل الولايات المتحدة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥